نائب رئيس التداول بـ «الاستثمارات الوطنية» لـ «الأنباء»:

الوقيان: تدفق الاستثمارات الأجنبية قد يفوق التوقعات

شريف حمدي

اليوم تكتمل المرحلة الأولى من ترقية بورصة الكويت لمؤشر فوتسي راسل للأسواق الناشئة، وذلك بمنح الأسهم الكويتية المنضمة الى المؤشر الجزء، الاول من وزنها، على يكون الجزء الآخر في ديسمبر من العام الحالي. وعلى الرغم من أن تفعيل الترقية سيتم اليوم، إلا ان بورصة الكويت كانت محط اهتمام شرائح متعددة في الداخل والخارج منذ الاعلان عن الترقية في 2017، ومن ضمنهم مديرو المحافظ والصناديق الاستثمارية بالكويت.

«الأنباء» تحاورت مع نائب رئيس التداول بـ «الاستثمارات الوطنية» غسان الوقيان حول تحركات مديري المحافظ والصناديق على الأسهم التي كانت مرشحة للانضمام لمؤشر فوتسي، وكذلك استراتيجيتهم طويلة المدى بعد الترقية خاصة أن هناك أسهما كويتية أخرى ستنضم للمؤشر في المراجعات المقبلة، فضلا عن الأسهم التي من الممكن أن تنضم الى مؤشر MSCI حال انضمام بورصة الكويت له في 2019.

وتطرق الحوار مع الوقيان الى توقعاته بشأن السيولة الأجنبية والمحلية التي من الممكن ان تتدفق لبورصة الكويت في المرحلة المقبلة، وكذلك رؤيته للسوق بعد مرور نحو 6 أشهر على تقسيمه الى 3 أسواق، والى أي مدى ساعد هذا التقسيم مديري المحافظ والصناديق على الاستثمار بسوق الأسهم الكويتية.. وفيما يلي نص الحوار:

غسان الوقيان

حان وقت عودة الاستثمارات المحلية لبورصة الكويت

نتابع بعناية الأسهم المرشحة لدخول السوق الأول وترقيتها تجذب مزيداً من السيولة

لن يكون هناك اهتمام من المحافظ ومديري الاستثمار بسوق الـ «OTC»

كيف تنظرون لمستقبل البورصة الكويتية بعد تفعيل ترقيتها لمؤشر فوتسي للأسواق الناشئة؟

● **يعد سوق الأسهم الكويتي من الأسواق الواعدة، كونه يمتلك كثيرا من المقومات الايجابية، كما انه يرتكز على اسس متينة، ونرى أن ترقيته الى مصاف الأسواق الناشئة تأخرت كثيرا، وذلك بسبب بعض العراقيل الفنية، إلا أن القائمين على البورصة سواء هيئة أسواق المال أو شركة البورصة بذلوا جهودا حثيثة، وجاءت الترقية لمؤشر فوتسي لتتوج هذه الجهود، وكمتعاملين بالسوق نسبتشر بالمزيد خاصة بعد استحداث الأدوات المالية المستحقة بالمرحلة المقبلة.**

وكيف كانت تحركاتكم كمدراء محافظ وصناديق استثمارية على الأسهم التي كانت مرشحة للانضمام لقائمة فوتسي قبل الاعلان النهائي عنها والتي ضمت 12 سهما؟

● **أغلب مدراء المحافظ والصناديق بالكويت واعون لأداء الشركات المدرجة في السوق ويلاحظ ذلك من قيم التداولات، حيث تحظى الشركات ذات الأداء الجيد بنصيب الأسد من قيم التداولات، والتي تتركز اغلبها في السوق الاول، فضلا عن قائمة فوتسي والقائمة المبدئية لـ MSCI حال انضمام بورصة الكويت لها في 2019.**

وماذا عن استراتيجيتكم بعد الترقية خاصة ان هناك أسهما اخرى مرشحة للانضمام خلال المرحلة المقبلة؟

● **اعداد الاستراتيجيات ومتابعة تنفيذها عملية مستمرة وليست مرتبطة بحدث معين، حيث يتم اخذ جميع العوامل بالاعتبار عند اعداد الاستراتيجية الاستثمارية، وبالتأكيد من ضمنها الشركات المرشحة للانضمام لمؤشر فوتسي في الفترات المقبلة.**

حظيت بورصة الكويت باستقطاب سيولة اجنبية كبيرة خلال يوليو الماضي بلغت 160 مليون دولار وهو مستوى قياسي.. كما تدفقت سيولة تاريخية في جلسة الخميس الماضي تقدر بنصف مليار دولار.. ما دلالة ذلك من وجهة نظركم على مستوى حجم التدفقات المتوقعة؟

● **لا يمكن التكهن بقيمة الاستثمارات الاجنبية المتوقعة، لكن جميع المؤشرات ايجابية والتدفقات قد تفوق التوقعات، حيث لاحظنا الاقبال على الاستثمار بالبورصة بعد الترقية وزيادة الاهتمام بأخبار الشركات الكويتية بعد فترة من العزوف، كما نلاحظ اهتمام المؤسسات الاستشارية والتقييم بالشركات الكويتية على المستوى الاقليمي والعالمي ومن خلال التغطيات الاخبارية وهذا الأمر من شأنه أن يساعد على جذب الأموال الاجنبية والتي هلت تباشيرها مع المرحلة الأولى للترقية.**

وهل ضخ سيولة اجنبية بهذا الحجم سيشجع على جذب تدفقات محلية اضافية خاصة في ظل الحالة التفاؤلية التي تنعم بها البورصة حاليا؟

● **تدفق المزيد من الأموال الاجنبية بعد ترقية البورصة سيعمل على جذب المستثمرين المحليين ويزيد من عمق السوق، حيث ان شح السيولة من العوامل التي تنفر المستثمر من اي سوق مالي، ومن ثم نتوقع ان تستقبل البورصة مزيدا من الاستثمارات المحلية الى جانب الأجنبية.**

بعد العمل بنظام تقسيم السوق الى 3 أسواق قرابة 6 أشهر.. كيف تقيمون خطوة التقسيم؟

● **التقسيم خطوة موفقة، ويجب ان تتبعها خطوات أخرى لاستمرار حالة التفاؤل، وكنا نلاحظ في بداية العمل بالنظام الجديد بعض الحذر من قبل شريحة كبيرة من المتعاملين بالسوق، ولكن مع مرور الوقت تحسن أداء السوق تدريجيا، وتوجهت السيولة الى السوق الاول بشكل لافت كما كان متوقعا، وهذا يجب أن يمثل دافعا للشركات المدرجة في السوق الرئيسي وسوق الفرص للسعي للترقية للسوق الاول الذي يجذب انظار المستثمرين اليه.**

هناك بعض الأسهم المدرجة بالسوق الرئيسي مرشحة للترقية للسوق الاول.. ما رؤيتكم لهذه النوعية من الأسهم؟

● **نتابع قائمة الشركات المرشحة بشكل حثيث، وكما اشرنا سابقا فإن ترقية السهم من العوامل التي نأخذها في عين الاعتبار عند تقييمه، ومن ثم اتخاذ قرارات استثمارية بشأنه.**

سوق الـ OTC (خارج المنصة) سيخرج للنور قريبا.. هل سيكون محط اهتمام مدراء المحافظ والصناديق الاستثمارية خاصة انه سيضم نحو ألفي شركة؟

● **من الجيد أن يكون هناك سوق رسمي ينظم عمليات تداول أسهم الشركات غير المدرجة كبديل عن الطريقة البدائية التي كان يتم تداول هذه الأسهم بها، ولكن استبعد ان تكون محط اهتمام مدراء المحافظ والصناديق في المرحلة الحالية على الأقل، وذلك نظرا لأنهم يولون الشركات المدرجة اهتماما أكبر كونها مقيدة بمواعيد افصاحات الارباح، والالتزام بشروط الادراج التي توفر مزيدا من الشفافية للمستثمر.**

كيف استفدتم كمدراء محافظ وصناديق من التغيرات الجذرية في قواعد التداول بالبورصة؟

● **المستثمر الكويتي مستثمر واع، ولا يحتاج كثيرا من الوقت لاستيعاب تلك التغيرات، والامر نفسه ينطبق على مدراء المحافظ والصناديق ويجب ان لا نغفل ان الكثير من تلك التغييرات تمت بناء على تفاهمات بين البورصة وشركات الاستثمار، حتى ان بعض التغييرات مثل فتح الحدود السعريه والغاء نظام الوحدات وسوق الكسور كان بطلب من الشركات الاستثمارية بالمقام الأول.**

كيف تتعاملون مع الادراجات الجديدة مثل سهم المتكاملة على سبيل المثال؟

● **ادراج المتكاملة كان ادراجا ناجحا بكل المقاييس، حيث استفادت الشركة من شروط الادراج الجديدة وتم ادراجها بالسوق الأول مباشرة، ونأمل ان تشجع عملية الادراج الناجحة لـ «المتكاملة» ملاك شركات أخرى على اتخاذ خطوة مماثلة.**

هل ترون ان المناخ مناسب لطرح صناديق استثمارية جديدة في ظل عودة النشاط للبورصة؟

● **طرح الصناديق الاستثمارية الجديدة بالسوق مرهون بقدرة مدير الصندوق على استقطاب السيولة وبعد اقرار قوانين صناديق ETF والادوات المالية الجديدة من الممكن ان نرى طرح صناديق جديدة خلال الفترة المقبلة.**

في سياق التطور المتنامي للتقنيات المالية الحديثة

«المركزي» يصدر تعليمات تنظيم أعمال الدفع الإلكتروني للأموال

د.محمد الهاشل

الهاشل: تشكيل فريق فني وقانوني من «المركزي» والبنوك لمراجعة القواعد التنظيمية والرقابية للتعليمات

أصدر بنك الكويت المركزي في بيان صحافي أمس تعليمات موجهة إلى مقدمي خدمات ونظم الدفع والتسوية الإلكترونية بشأن تنظيم أعمال الدفع الإلكتروني للأموال، وذلك تحت مظلة القانون رقم 20 لسنة 2014 في شأن المعاملات الإلكترونية، الذي أسند لبنك الكويت المركزي كامل صلاحيات الإشراف والرقابة على أعمال الدفع الإلكتروني للأموال، بالإضافة إلى صلاحية إصدار التعليمات الملزمة في هذا الشأن.

وقال محافظ بنك الكويت المركزي د.محمد الهاشل ان إصدار هذه التعليمات يأتي في سياق التطور المتنامي الذي تشهده التقنيات المالية الحديثة ووسائل الدفع الإلكتروني، وحرص بنك الكويت المركزي على توفير الأطر الرقابية والتنظيمية لها، وذلك للاستفادة من المزايا التي توفرها في مجال أعمال الدفع الإلكتروني للأموال.

وأشار الهاشل إلى أنه قد تم تشكيل فريق فني وقانوني من المختصين في بنك الكويت المركزي والبنوك المحلية وذلك لمراجعة القواعد التنظيمية والرقابية الخاصة بالتعليمات وذلك لتحقيق أقصى استفادة من التطبيقات والتقنيات المالية الحديثة.

وتوضيحا لفحوى هذه التعليمات أشار المحافظ إلى أنها قد حددت المتطلبات الواجب استيفاؤها من قبل الشركات والمؤسسات للقيد في سجل مزاولي النشاط ووكلائهم في بنك الكويت المركزي، كما شملت التعليمات التزامات مزاولي نشاط تشغيل نظم الدفع والتسوية الإلكترونية ووكلائهم في إطار التعليمات المشار إليها.

وحرصا على وضوح التعليمات والتحقق من سلامة التطبيق، يقيم بنك الكويت المركزي مؤتمرا صحافيا موسعا دعا إليه كبار المسؤولين في القطاعات المعنية ووسائل الإعلام لتقديم الإيضاحات اللازمة والرد على أي استفسارات.

وأشاد المحافظ بالمستوى المتقدم الذي تتمتع به الكويت فيما يتعلق بأعمال الدفع الإلكتروني للأموال التي يوليها بنك الكويت المركزي أهمية خاصة في إطار سعيه الدائب إلى تبني أفضل الممارسات في مجال التقنيات المالية الحديثة، لاسيما نظم الدفع والتسوية الإلكترونية بما يوفر خدمات متطورة تتمتع في الوقت ذاته بأعلى قدر من الأمان.

وأكد الهاشل أن هذه التعليمات هي جزء مما يبذله بنك الكويت المركزي في سبيل تحقيق مصلحة الاقتصاد الوطني وتحسين أداء الاقتصاد الكلي وتوفير الخدمات في إطار سياسة الشمول المالي التي يطبقها البنك المركزي.

«المركز» يرعى مؤتمر «يوروموني الكويت»

أعلن المركز المالي الكويتي «المركز» في بيان صحافي أمس عن رعايته لمؤتمر «يوروموني الكويت 2018» الذي سيقام الثلاثاء 25 سبتمبر 2018 في فندق فور سيزونز، حيث يناقش المؤتمر آخر المستجدات في خطة التنمية الوطنية «كويت جديدة» مع تسليط الضوء على كيفية استجابة القطاع المالي للخطة، وذلك بحضور وزير المالية د.نايف الحجرف، ومحافظ بنك الكويت المركزي د.محمد الهاشل، والمدير العام لهيئة تشجيع الاستثمار المباشر في الكويت الشيخ د.مشعل الجابر.

وسيشارك الرئيس التنفيذي للمركز: مناف الهاجري في المؤتمر من خلال مقابلة خاصة تناقش أبرز الفرص والتحديات في سياق ما تشهده الكويت من تطورات في سوق الأسهم، وقطاع الخدمات المالية بشكل عام.

وفي هذا الصدد، قال الهاجري: «يأتي مؤتمر يوروموني في مرحلة مفصلية، حيث يتطلع القطاع المالي لاجتياز التحديات الراهنة لخطط نقل السوق الكويتي من مصاف الأسواق الحدية إلى الأسواق المتقدمة. وقد بدأت بالفعل هذه النقلة بعد انضمام السوق الكويتي إلى مؤشر فوتسي للأسواق الناشئة، ما أدى إلى ارتفاع مستويات السيولة التي شهدها سوق الكويت للأوراق المالية في الآونة الأخيرة.

كما يتطلع القطاع للعب دور فاعل لتمكين الشركات المحلية ذات التطلعات العالمية، وتوظيف أصول الشركات العائلية بشكل أمثل لتحقيق النمو المستدام».

مناف الهاجري

الرشيدي: اتفقنا جميعاً على هدف الامتثال بنسبة 100٪ لاتفاق الإنتاج

«أوبيك» تختتم اجتماع الجزائر دون التعهد بزيادة الإمدادات

الجزائر ـ وكالات: اختتمت منظمة البلدان المصدرة للبترول «أوبيك» وحلفاؤها من المنتجين المستقلين ومن بينهم روسيا اجتماعهم في الجزائر أمس دون توصية رسمية بأي زيادة إضافية في الإمدادات.

وقال وزير النفط العماني محمد بن حمد الرمحي ونظيره الكويتي بخيت الرشيدي للصحافيين إن المنتجين اتفقوا على ضرورة التركيز على الوصول إلى نسبة الامتثال بنسبة 100٪ لتخفيضات الإنتاج، والذي جرى الاتفاق عليه في اجتماع أوبيك في يونيو.

ويعني ذلك فعليا تعويض انخفاض الإنتاج الإيراني، وقال الرمحي إنه لم تتم مناقشة الآلية المحددة للقيام بذلك. وقال بخيت الرشيدي ان الاجتماع القادم للجنة المراقبة الوزارية المشتركة سينعقد بين نوفمبر وديسمبر المقبلين. هذا، وقد دعا الأمين العام لمنظمة الدول المصدرة للنفط (أوبيك) محمد باركيندو إلى مواصلة الحوار حول تقلبات سوق النفط للحفاظ على توازنه، مؤكدا أن الجهود المبذولة من الدول الأعضاء وغير الأعضاء في المنظمة مكنت من إعادة الاستقرار للسوق والذي كان يشهد قبل 2016 تراجعا في الأسعار.

وأضاف باركيندو ـ في كلمته خلال افتتاح الاجتماع: «أن الجهود الشجاعة التي بذلها الجميع ستكون فاصلا في تاريخ الصناعة البترولية ونقطة حاسمة في تاريخنا كدول منتجة للنفط».

وأشار إلى أن الجزائر أصبحت مدينة المواقف التي احتضنت مشاورات أعضاء المنظمة وغير أعضائها الذين توصلوا إلى (بيان الجزائر) في 2016.

بخيت الرشيدي وهيثم الغيص خلال اجتماع أمس

في «أبو الحصانية» و«العاصمة» بـ 1,8 مليون دينار

«ريم العقارية» توقّع مع «الإمارات» عقد إنجاز «مجمع بانوراما» و«برج ريم»

أعلنت شركة ريم العقارية في بيان صحافي أمس عن توقيع عقد مع شركة الامارات المتحدة للتجارة العامة والمقاولات لإنشاء وإنجاز وصيانة «مجمع بانوراما» و«برج ريم».

وقع العقد عن شركة ريم العقارية الرئيس التنفيذي إبراهيم الكندري بحضور رئيس مجلس الإدارة شلاش الحجرف، فيما وقعه عن شركة الامارات المدير العام م.خلف حسن.

وعقب توقيع العقد، قال الرئيس التنفيذي لشركة ريم العقارية إبراهيم الكندري إن «برج ريم» الواقع في قلب مدينة الكويت بمنطقة «القبلة» وفي مركزها سيكون بارتفاع 17 طابقا ويضم مكاتب تجارية للشركات بالإضافة إلى مطاعم عالمية ومحلات تجارية، فضلا عن أن هذا البرج سيكون هو المقر الرئيسي لشركة «ريم العقارية»، مشيرا إلى أن فترة الإنجاز المتوقعة للمشروع هي 525 يوما.

أما فيما يتعلق بـ «مجمع بانوراما»، أشار الكندري إلى أن هذا المشروع يمتاز بموقعه في منطقة أبو الحصانية التي اشتهرت مؤخرا بشريط ممتد من مجمعات المطاعم وأماكن الترفيه الرائدة في الكويت، مع تصميم بانورامي مميز يستهدف نخبة من المطاعم والمقاهي العالمية والمحلية المتنوعة، علما بأن فترة الإنجاز المتوقعة للمشروع هي 240 يوما.

وأوضح الكندري أن الشركة بدأت باستقبال طلبات التأجير للمشروعين، مؤكدا أن المشاريع استقطبت شركات عالمية لما تتميز به من موقع استراتيجي وخدمات مميزة يعود بالإضافة الإيجابية على أعمالهم بالمنطقة.

وأعرب المدير العام لشركة الإمارات المتحدة م.خلف حسن عن مدى سعادة الشركة وإدارتها بالتعاون مع شركة ريم العقارية ذات الخبرة في مجال العقار، وتمنى التعاون الدائم بين الشركتين لما فيه التقدم والازدهار لكلا الطرفين والتوفيق لفريق العمل بإنجاز الأعمال في الوقت المحدد.

إبراهيم الكندري وم.خلف حسن خلال توقيع العقد

«وربة» يعلن الرابحين بسحوبات «السنبلة» الأسبوعية

أعلن بنك وربة عن أسماء الفائزين الخمسة في سحب السنبلة الرابع والثلاثين الذي تم تنظيمه يوم الخميس الماضي بحضور ممثل عن وزارة التجارة والصناعة وموظفي بنك وربة.

وبالنسبة للعملاء الذين حالفهم الحظ خلال سحب السنبلة الرابع والثلاثين، فقد توج 5 رابحين من عملاء بنك وربة حصل كل منهم على 1000 دينار وهم: مساعد نواف نجدي السويط، فهد سعد عبدالله الكحلاوي، علي فرحان خلف الشمري، عطيه محمد علي الظفيري، وجمانه عقيل كرم احمد.

يمثل حساب السنبلة الخيار الأمثل لكل الراغبين بتوفير الأموال وتحقيق عوائد مالية ثابتة على أرصدتهم في الوقت نفسه، بالإضافة الى فرص شهرية للفوز بجوائز نقدية طوال العام. ونظرا للإقبال الكبير الذي لاقاه هذا الحساب من قبل العملاء لما يؤمنه من فرص كبيرة للربح، عمل بنك وربة على إضافة تطورات نوعية على حساب السنبلة لاقت استحسان العملاء، وتشمل التطورات التي تمت إضافتها إلى حساب السنبلة، زيادة عدد الرابحين عبر إضافة سحب أسبوعي بالإضافة الى السحب الشهري وذلك لإتاحة فرص أكبر للعملاء للفوز بجوائز مالية أسبوعية قيمة كل منها ألف دينار تذهب إلى 5 رابحين ويتم السحب عليها في يوم الخميس من كل أسبوع. بالإضافة الى ذلك، يستمر سحب السنبلة الشهري في بداية كل شهر على الجوائز الكبرى والتي يبلغ إجمالها 30 ألف دينار موزعة كالتالي على 4 رابحين: الجائزة الكبرى بقيمة 10 آلاف دينار ستكون من نصيب رابحين اثنين والجائزة الثانية بقيمة 5 آلاف دينار من نصيب رابحين اثنين أيضا.